جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
فسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم اقتصادية
التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب : سخري كمال

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
وكالة وادي العثمانية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2013/06/17
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاستاذة/ قداش سمية	(- جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
الاستاذ/ عشي نبيل	(- جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
الاستاذ/ بن قانة إسماعيل	(- جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	منافشا

السنة الجامعية : 2013/2012

مقدمــة:

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي و إنعاش النشاط الاقتصادي

ويترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبوا إلى تنميتها، فالمشاريع الاستثمارية إن تباينت بين البلد والأخر للتركيبة الخاصة تبقى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعد تمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لان المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله.

وتتم عملية التمويل بأسلوبين:

إما بالتمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة، أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى، من بينها البنوك التجارية التي تمثل شريان الحياة المصرفية، وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

ولإثراء هذا الموضوع وإبراز أهميته نتطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي طرق تقييم المشروع الاستثماري؟

2- ما هي مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية؟

3-هل يساهم التطور التكنولوجي على مستوى البنوك في تفعيل تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

4-ما مدى قدرة البنك محل الدراسة على توفير الموارد المالية الملائمة لاحتياجات المشاريع الاستثمارية؟

فرضيات الموضوع:

1- إن طرق تقييم المشروع الاستثماري تعتبر من التقنيات المستعملة من طرف البنك من اجل المشاريع الاستثمارية أثناء الدراسة لملف القرض.

2- حدود التمويل التي توفرها البنوك التجارية غير كافية لتلبية احتياجات المشاريع الاستثمارية.

3- يساهم التطور التكنولوجي في تفعيل تمويل المشاريع الاستثمارية.

4- تكمن بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في العملية التمويلية.

إن مبررات اختيارنا لهذه الموضوع تكمن في:

- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع.

- صعوبة حصول المشاريع الاستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

يهدف بحثنا هذا إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العملي.

تكمن الأهمية العلمية في إمكانية اعتباره موضوعا جديرا باهتمام الخبراء والباحثين، فهو يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة، في حين أن الأهمية التطبيقية تكمن في أن هذا البحث سوف يمكّن من رصد مجمل المشاكل التي تواجه هذه المشاريع وعلى رأسها مشكل التمويل.

تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية التي ترقى إلى المستوى المطلوب، وقد اقتصر مجال بحثنا المكاني على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية واد العثمانية، كما تم اختيار زبائن وكالة "BADR 840"المتكونة من أفراد، مقاولين، عائلات ورجال الأعمال في حين فقد اقتصر مجال بحثنا من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من شهر ابريل إلى شهر مايو 2013.

من اجل الوصول إلى نتائج مقنعة، وللإجابة على إشكالية البحث و التساؤلات المطروحة سابقا، تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لفهم مكونات الجانب النظري ومطابقتها بالواقع العملي وإسقاط كل منها على الأخر داخل البنك.

أما أدوات جمع المعلومات فتمثلت في:

الملاحظة: إن استخدام هذه الأداة سهّلت لنا مراقبة وتتبع مجريات الأحداث والوقائع بطريقة النظر والاستماع دون الاندماج المباشر و المشاركة الفعلية، كما اتاحة لنا رؤية المؤسسات البنكية وهياكلها.

المقابلة: تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في البحث لأنها تعبر عن الاتجاهات ووجهات النظر الخاصة بالمسائل التي تشغل الرأي العام ويتم التبادل اللفظي وجها لوجه بين المقابل والمستجوبين.

استمارة الاستبيان:تمّ تصميم الاستمارة بوضع أسئلة لا تتطلب مجهودا في التفكيروقد تضمنت هذه الاستمارة ثلاثة محاور قصد التعرف على محدّدات الدّراسة،وفي الأخير تمّ تفريغ أجوبة المبحوثين في جداول بسيطة استعملت فيها الطريقة الإحصائية والنسب المئويّة قصد حساب العلاقة بين المتغيّرات.

للإلمام بالمعلومات المتعلقة بموضوع البحث تم الاعتماد على عدة مراجع باللغة العربية، كذلك بعض الدراسات السابقة لموضوع الوساطة المالية إضافة إلى وثائق البنك.

صعوبات الدراسة:

-نقص المراجع والدراسات التي تتحدث عن الواقع الاقتصادي والمالي الجزائري.

-صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجزء التطبيقي وذلك لاستعمال اللغة الأجنبية في البنوك الجزائرية

-عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة و المؤسسات المصرفية.

من اجل مناقشة الموضوع والإلمام بجوانبه تم تقسيم البحث إلى جانب نظري و جانب ميداني.

الجانب النظري اشتمل على فصل واحد، سنتناول فيه الجهاز المصرفي والمشاريع الاستثمارية، بحيث سنتطرق إلى تعريفها وميزانيتها، ثم سنتعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية، بالإضافة الى الدراسات السابقة.

أما الجانب التطبيقي سنتناول فيه دراسة تطبيقية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال تقديم بسيط للبنك وإجراء مقابلة واستمارة مقابلة مع عملاء هذا البنك.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البنوك التّجاريّة إحدى أهم المصادر المتاحة للتّمويل لاستخدامها في تشغيل وتطوير المشاريع الاستثماريّة، كما يعتبر الاستثمار إحدى العناصر الهامّة الّتي تساهم في تحريك عجلة النّمو وهو الطّريقة النّاجحة لإنشاء ومضاعفة الثّروات وتحقيق جميع الأهداف الاقتصاديّة وذلك من خلال المشاريع الاستثماريّة الّتي تسمح للمؤسّسات بتوسيع نشاطها وبالتّالي تحقيق التّنمية الاقتصاديّة.

المبحث الأول: البنوك التجارية وأساليب التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

المطب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

1- تعريف البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب (قصيرة الأجل) وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال[1].

هي مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية هي الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع أو في شكل أخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض والعمليات المالية، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي لكونه وسيط مالي[2].

إذا يتضح لنا من هذه التعارف أن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة تتاجر في الائتمان بهدف الربح وتعمل في السوق المالي والنقدي، تقوم أساسا بتلقي الودائع وتجميعها لتمويل العجز في بعض الأنشطة قصيرة الأجل والاستثمارات على المدى الطويل، ونميزها عن باقي الوسطاء الماليين

[1]- منير إبراهيم هنيدي: إدارة البنوك التجارية، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر،1999، ص22

[2]- ابن لعمون: محاضرات في الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص25

قدرتها على خلق نقود الودائع.

2- ميزانية البنوك التجارية:

الميزانية هي سجل كامل لجميع العمليات التي يباشرها البنك أي أنها بيان يوضع أصول وخصوم البنك لفترة زمنية عادة تقدر بسنة، ويختلف تكوين الأصول والخصوم من بنك لأخر حسب سياسته ونشاطاته واعتبارات توفير الربح والسيولة التي يتوخاها البنك[1].

فمن بين البنوك التجارية من يميل إلى سياسة المحافظة على درجة السيولة العالية وذلك بالاقتصار على القروض القصيرة الأجل والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية، ومنها من يميل إلى سياسة تحقيق الربح لذي يأتي من فارق حصوله على القروض وثمن الإقراض.

وفي ميزانية البنك ما يحصل عليه من موارد لا بد أن يوظفها في احد الأوجه لاستخداماته، لذلك فان جانب الخصوم يساوي جانب الأصول.

المطلب الثاني: مراحل ومعايير منح القرض الاستثمارية

1- مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية:

الاستثمار هو الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، وبمعنى أخر هو كل إضافة جديدة إلى الأصول الرأسمالية المملوكة للمجتمع كالآلات والمعدات والتجهيزات ووسائل النقل، وكذا المخزون من السلع والخدمات التي سوف يجري استخدامها في إنتاج سلع استهلاكية واستثمارية، فضلا عن الإنفاق الاستثماري على أعمال الصيانة الجوهرية التي تؤدي إلى زيادة عمر الآلات والمعدات أو زيادة إنتاجها[2].

أما المشروع الاستثماري فهو نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة، ويؤدي إلى وجود منتجات، وهو يلوح كفرصة سرعان ما تحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا[3].

[1-2] سمير عبد الحميد رضوان : المشتقات المالية ودورها في ادارة المخاطر، الطبعة الاولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2005، ص49.

[3] عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص19.

ويعرف أيضا على انه مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية، تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع.[1]

مما سبق فالمشروع الاستثماري هو تجسيد لفكرة متميزة فنيا واقتصاديا، تعمل على المزج بين الموارد المادية والبشرية لإنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع من اجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

2- إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية:

1-مراحل منح القروض الاستثمارية:

1-1 الفحص الأولي لطلب القرض:

يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث الغرض، الأجل وأسلوب السداد، كما يساعد هذه العملية لمعرفة شخصية العميل من خلال لقائه مع المسؤولين وقدراته على اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرارية أو الاعتذار مع توضيح الأسباب للعميل[2].

1-2 التحليل الائتماني للقروض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة[3].

1-3 التفاوض مع المقترض: يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة.

وسعر الفائدة و يتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض لتحقيق المصالح[1]

1- بويعقوب عبد الكريم: المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، ص15.

2-3 محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر 2000، ص ص(280-281).

1-4 اتخاذ القرار:

في حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن بيانات المنشاة طالبة القرض، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، وملخص الميزانية لثلاث السنوات الأخيرة ومؤشرات السيولة، الرّبحية، والنشاط الائتماني بشان القرض، بناء على كل هذه المعلومات يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة[2].

1-5 صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض[3]

1-6 متابعة القرض والمقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سيرة المنشاة وعدم حدوث أي تغيّرات في مواعيد السّداد المحدّدة، وقد تظهر من التصرّفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونيّة لمواجهتها وهذا للحفاظ على حقوق البنك[4]

1-7 تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النّظام المتّفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السّابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السّداد أو تجديد الفرص مرّة اخرى[5] .

1-2 نموذج المعايير الائتمانية:

أصبح من الأمور المتعارف عليها من إدارة الائتمان وعند تقديمه ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به وهذا خلال تحليل مجموعة المعايير المعروفة بنظام**esofcrédit** [1].

---

[1]- نفس المرجع السابق.
[2]- نفس المرجع السابق.
[3]- نفس المرجع السابق.
[4]- محمد صالح الحناوي،عبد الفتاح عبد السلام: المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية،الدارالجامعية مصر 2000، ص (281-282)
[5]- نفس المرجع السابق.

2-1-1 القدرة على الاستدانة:

هي من أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرّض لها إدارة الائتمان ورغم أنها تحدّد مقدرة العميل في إعادة ما تمّ إقراضه من البنك، إلا أن هناك عدة أراء حدّدت ماهية القدرة كمتغيّر في المخاطر التي يرى البعض أنها تعني أهلية الشخص على الاقتراض، فيما يرى البعض الاخر أن القدرة هي مقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان، وهي تعتمد على التدفق السابق والمتوقع في المستقبل[2].

2-1-2شخصية العميل: المقصود بشخصيّة العميل سلوكيّاته والسلوكيّة هنا تحدّد بمدى قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك، أما شخصية العميل كشركة أعمال فنقصد بها الإدارة التّي تجسّد مدى قدرة الشّركة على الوفاء بما عليها من التزامات من خلال قدرة إدارتها على انجاز الأعمال[3].

2-1-3 رأس مال العميل: إن الدراسات المتخصّصة في التحّليل الائتماني تشير إلى قدرة العميل على سداد التزاماته تجاه البنوك التي تعتمد في الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الّذي يملكه، لذلك كلما كان رأس المال كبير كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح، لذلك فانّ رأس مال العميل يمثّل قوّته الماليّة[4] .

2-1-4 الضّمان: إن أفضل ضمان للبنك هو الذّي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة لذلك يجب مراعاة ما يلي:

-عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.

-تكون ملكية العميل للضّمانات كاملة وليس محلّ نزاع، كفاية الضّمانات المقدّمة لتغطية قيمة الائتمان

[1]- حمزة محمود زبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتّحليل الائتماني، مؤسّسة الأوراق، الطبعة (1)،الأردن 2002 ص ص(141-149)

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- نفس المرجع السابق.

[4]- نفس المرجع السابق.

والفوائد والعمولات قدر المستطاع[1] على السلع وظروف البيع ووفق هذا التحديد من المؤكّد أن لهذا المعيار اثر في صياغة القرار الائتماني .

2-2 نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب : (5ps)

تعزّز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني اخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمّة تعرف ب **(5ps)** وتحليل هذه المعايير لإدارة الائتمان

2-2-1 نوع العميل: يقيم وضع العميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته، وحالته الاجتماعية ومؤهلاته، لذلك فأول خطوة هي مقابلة العميل ونجاحها يتوقّف على ما تتمتّع به إدارة الائتمان في رسم صورة متكاملة عنه ومن خلالها تحدّد إدارة الائتمان المعلومات التّي ترغب فيها عن العميل والبنوك التّي يتعامل معها[2].

2-2-2 الغرض من الائتمان:

إن الغرض من الائتمان تحديد احتياجات العميل التي يمكن تأديتها، فإذا كان الغرض منه الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة البنك، ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طالبه مع سياسة البنك[3].

2-2-3 القدرة على السّداد:

إن الاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات الداخلة للعميل التي تعدّ الرّكيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد[4].

2-2-4 الحماية:

إن أساس هذا المعيار هو اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدّم للعميل، وذلك من خلال تقييم

[1]- نفس المرجع السابق.
[2]- نفس المرجع السابق.
[3]- نفس المرجع السابق.
[4]- نفس المرجع السابق.

الضّمانات أو الكافلات التّي سيقدّمها العميل سواء من قيمتها العادلة أو من حيث قابليّتها أو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة[1].

2-2-5 النظرة المستقبليّة:

يقصد بها استكشاف كل الظروف البيئيّة والمستقبليّة المحيطة بالعميل سواء كانت داخليّة أو خارجيّة ولهذا فقد تتأثر السّياسة الائتمانيّة للبنوك بمؤشّرات الاقتصاد من معدّل النمو العام إلى نسبة التضخّم ومعدّلا[2].

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1) بزاز حليمة ، مذكرة ماجستير حول إعادة تمويل البنوك التجارية " حالة الجزائر[3]"

جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، السنة الجامعية (2004-2005)

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:** على اعتبار أن إعادة التمويل تتم من خلال مصدرين أساسيين هما إعادة الخصم والسوق النقدية، فأي المصدرين أكثر استخداما من طرف البنوك التجارية؟

-يتمثل الهدف الأساسي في إبراز آليات إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومعرفة مصادر التمويل باعتبارها مصدرا تمويليا غير تضخمي حيث تنتقل السيولة من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز.

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

1-يحل بنك الجزائر محل البنوك التجارية الجزائرية في الدائنية، وذلك فيما يخص السندات الممثلة في العمليات التجارية، السندات العمومية القابلة للخصم مصرفيا.

2-إن بنك الجزائر لا يعيد خصم سندات التمويل الممثلة للقروض متوسطة الأجل إلا إذا كانت هذه الأخيرة تهدف إلى دعم السكن، تطوير وسائل الإنتاج، وتمويل الصادرات.

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- حمزة محمود زبيدي: إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص149.

[3]- حليمة بزاز: إعادة تمويل البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة (2004-2005)

3-تعتبر إعانة التمويل لدى بنك الجزائر من بين مصادر النمو في القاعدة النقدية، وعلى هذا الأساس يمكن لبنك الجزائر التحكم في هذا النمو من خلال التحكم في عملية إعادة التمويل.

4-تقوم البنوك التجارية الجزائرية بمنح قروض بمبالغ تفوق قدرتها الاقراضية، وهذا لضمانها إعادة التمويل لدى بنك الجزائر(المقرض الأول للسيولة) وذلك إذا احتاجت للسيولة من اجل مواجهة مختلف التسريبات المتمثلة في سحوبات المودعين غير المتوقعة و التسرب النقدي.

5-من بين الشروط التي يضعها بنك الجزائر لإعادة خصم السندات الخاصة أن تكون حاملة لتوقيع عدد معين من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين وهو الأمر الذي من شانه أن يجعل البنوك التجارية أكثر صرامة عند منح القروض وذلك حتى تضمن إعادة تمويلها.

6-بما أن البنوك التجارية الجزائرية تمنح قروضا بمبالغ تفوق قدرتها الاقراضية وهذا لاعتمادها على مصدر إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبما أن تكلفة هذا المصدر تدمج في أسعار الفائدة على القروض فانه يمكننا القول أن هذه التكلفة تمثل نسبة عالية ضمن سعر الفائدة المدين.

2) طوبال ابتسام ، مذكرة ماجستير حول تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن، دراسة حالة **CNEP BANQUE**، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، السنة الجامعية (2004-2005)[1]

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:** ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل سوق السكن؟

-إن الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالقروض السكنية التي تعتبر احد أهم الأدوات المستخدمة في تمويل سوق السكن من طرف البنوك التجارية والتي تمكننا من تقييم مساهمة هذه الأخيرة في مجال تمويل السكن سواء بالنسبة للعرض أو الطلب ومن ثمة تقديم مساهمة ممثلة في بحث جديد يعالج هذا الموضوع الذي يعرف تغيرات متسارعة خاصة من الناحية العملية.

[1]- ابتسام طوبال: تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة (2004-2005)

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

1-إن البرامج المستعملة في منح القروض السكنية هي برامج تساير تطور أنواع القروض السكنية، وتعتمد على متابعة متغير واحد دون باقي المتغيرات كما هو الحال بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية، التي تعتمد على نظام الفوائد القابلة للتعديل في حدود معينة بالاعتماد على تغيرات معدل إعادة الخصم المحدد من قبل البنك المركزي، مع إغفال التغيرات الخاصة بمعدلات التضخم ومستويات الدخول.

2-مدى كفاءة وموضوعية الموظفين والمختصين في عرض المعطيات واستئصالها إلى العميل.

3-مدى مصداقية الضمانات المقدمة والمتمثلة أساسا في الرهن العقاري من الدرجة الأولى للأصل الممول.

4-مدى دراية الموظفين المختصين بمتابعة العمليات الائتمانية بالسياسات المتعلقة بالقروض السكني، إضافة إلى القوانين والتشريعات التنظيمية المتعلقة بالعقار.

5-يقوم CNEP-BANQUE بتجميع موارد ذات طابع ادخاري مرتبط بالسكن لتستخدم بشكل أساسي في تمويل المتعهدين العقاريين والعائلات والأفراد.

6-يقومCNEP-BANQUE بعرض تشكيلة متنوعة من القروض السكنية وفق شروط معينة تتماشى وتحقيق مبادئ النشاط البنكي المتمثلة في الربحية التي تظهر في الفائدة التي يتحصل عليها، والأمان من خلال الضمانات التي يفرضها على العملاء.

3) حمني حورية ، مذكرة ماجستير حول آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، حالة الجزائر جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، السنة الجامعية **(2005-2006)**[1]

-تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية: ما هي مختلف الآليات والأساليب التي يتبعها البنك المركزي لفرض رقابته على البنوك التجارية؟

[1]- حورية حمني: آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة (2005-2006)

-يتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة التعرف على مختلف آليات وأساليب الرقابة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك التجارية، وتقييم فعاليتها وواقع تطبيقها في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالرقابة الاحترازية والتي تعد احدث واهم أسلوب للرقابة المصرفية.

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

1-إن الجزائر على غرار بقية الدول قد استخلصت لوضع التنظيم الاحترازي المطبق على بنوكها من أعمال لجنة بال حول الرقابة البنكية، محاولة في ذلك تكييفها مع الواقع المصرفي الوطني.

2-إن وضع التنظيم الاحترازي في الجزائر لم يخلو من الصعوبات نظرا لمعانات بنوكنا من عدة مشاكل منها:

-ارث ديون ثقيلة بالنسبة للبنوك العمومية وعدم فعالية عمليات تطهير محافظ ديونها.

-عدم فعالية النظام ألمعلوماتي في إعطاء المعلومات في وقت قصير وبدقة.

-عدم قدرة البنوك على إعطاء حالات حسابية متجانسة، بمعنى عدم وجود تنسيق بين هياكل المؤسسة البنكية الواحدة نتيجة لضعف التدقيق الداخلي للحسابات.

3-إن الجزائر قد بينت رغبتها ورادتها في نقل المعايير الاحترازية العالمية إلى المستوى الوطني وأكثر دليل على ذلك هو تطبيق معايير موجهة مبدئيا إلى البنوك ذات الصفة الدولية الأكثر عرضة للمخاطر من جهة النظر النظامية.

4-على النظام المصرفي الجزائري التركيز على ضرورة تطوير الرقابة الداخلية للبنوك، حيث تضم هذه الأخيرة كل الوسائل وأدوات الرقابة الخاصة بكل مؤسسة بنكية والتي تسمح للبنوك بالتدقيق في كل المخاطر التي تتعرض لها، ومراقبة هذه المخاطر عن طريق وضع الإجراءات المناسبة وينبغي أن تنفذ هذه المراقبة باستقلالية عن وظائف البنك.

4) بور يدح صورية، مذكرة ماجستير حول دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية (2005-2006)[1]

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:** ما هو دور البنوك التجارية في تمويل وتنمية المؤسسات المصغرة ؟

-إن هدف هذه الدراسة هو محاولة خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة وتشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة.

-**أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:**

1-مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة مصغرة فان تمويلها يستدعي تدخل البنوك التجارية.

2-في ظل العولمة المنافسة والبحث عن الاستخدامات الأكثر مرد ودية، فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع.

3-في ظل المخاطر المرتبطة بتمويل المؤسسات المصغرة، وفي مقابل صعوبة هذه الأخطار فان وكالة البنك الوطني الجزائري أثبتت نجا عتها في تمويل المؤسسات بحيث لا تتعدى النسبة الممولة عن الحد الأقصى المنصوص عليه.

4-قد يسعى البنك إلى قبول تمويل مشروع في الوقت الذي يكون صاحبه قد استفاد من التمويل من وكالة بنكية تحقق مثل هذه الازدواجية فترة لاستكشافها من البنك.

5-غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كبيرا وغياب مشاريع ذات مرد ودية وقابلة للتطور وتشجيع البنك على تمويلها.

6-سمح تمويل المؤسسات المصغرة في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، في عدم تشدد البنك في دراسة حلقات هذه المشاريع وإسقاط دراسات دقيقة عليها.

[1]- بوريدح صورية: دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة (2005-2006)

5) جاسر محمد سعيد الخليل، مذكرة ماجستير حول اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين. السنة الجامعية **(2004-2005)**.[1]

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:** ما هو اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين ؟

-تبحث هذه الدراسة في سياسة المصارف التجارية الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته، والجوانب الايجابية والسلبية لهذا الارتباط وسبل تدعيم وتطوير النواحي الايجابية، ووضع الحلول والإجراءات التصحيحية والبديلة للنواحي السلبية.

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

1-إن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شانها أن تلعب دور"العرض القائد" الذي من شانه ان يحفز طلب الاستثمار الخاص التابع، إذا ما تم تذليل العوامل الموضوعية الأخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية.

2-اظهر التحليل أن لدخول السلطة الوطنية الفلسطينية دورا في أحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص.

3-أظهرت النتائج أن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص عند فجوة زمنية واحدة وحتى عند فجوتين زمنيتين.

4-أظهرت نتائج تحليل المرنات قدرة النظام المصرفي على جذب الموارد المالية باطراد على شكل ودائع تحت الطلب، وودائع توفير وودائع أجلة.

[1]- جاسر محمد سعيد الخليل: اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين(2004-2005)

5-يعتبر النظام المصرفي منافس للاستخدامات الأخرى للنقود في إطار مفاضلة الفرص البديلة، على الرغم من المرونة في استجابة الاستثمار للتغير في معدّل إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

6) سعاد صديقي، مذكرة ماجستير حول دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي "وكالة جيجل" جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية **(2005-2006)**.[1]

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:** ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ؟

-الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة في الجزائر والوصول إلى تحديد المكانة التي يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني، ومعرفة الأفاق التي رسمت المشاريع السياحية وأساليب الدعم التي ستحظى بها من قبل الدولة، والوقوف على أهم نقائص هذا القطاع والمشاكل التي يعاني منها، وخصوصا تلك المتعلقة بالمشاكل المالية ومحاولة معالجتها.

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

1- مهما اختلف موع المشروع السياحي إلا انه يتطلب تمويله من طرف البنوك التجارية.

2- نقص الاحترافية والحواجز البيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقارالسياحي خصوصا في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته، كما أن المناطق الأخرى تكون غير مناسبة لإقامة المشاريع السياحية عليها، وهذا ما أدى في الكثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.

3- رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان مخاطر القروض، إلا انه لم يتم تدخله في تعويض البنك في المجال السياحي.

4- لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات هذا ما يدل على استفادة المستثمرين من الامتيازات البنكية وغير البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة وكذا المزايا الجبائية من طرف الهيئات الداعمة.

[1]- سعاد صدّقي: دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة (2005-2006)

5- إن تمويل المشاريع السياحية من خلال الهيئات الداعمة والبنوك الربوية لا يجعلها تتماشى مع الصيغ التي تتعامل بها البنوك الإسلامية، مما يجعلها بعيدة عن هذه الصيغة في التمويل.

6- رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لهذه المشاريع والتي تتميز بالموسمية إلا انه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يتطلبها البنك، وذلك بالاعتماد على الضمانات المقدمة، لكن ذلك لم ينف حدوث مشاكل خصوصا مع نقص المتابعة الميدانية من طرف البنك.

7) خالد محمد ناجي، مذكرة ماجستير حول المصارف العراقية ودورها في الاستثمار "الواقع...والطموح" الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، السنة الجامعية (2009-2010).[1]

-**تتمحور هذه الدراسة حول الإشكالية التالية:** مشكلة البحث تتناول المصارف العراقية الحكومية والأهلية التي تقوم بنشاطات مصرفية بحتة، والتي لا تتلاءم ومقدار المليارات من المخزون المالي لديها وعدم استثمارها في أمور نقدية أخرى كالاستثمار أو التجارة وأمور أخرى، ووجدت أن هذا الأمر مشكلة تواجه المصارف وسببها الحد من نشاطات هذه المصارف اعتمادا على قانون البنك المركزي العراقي، أي أن المشكلة قائمة بين البنك المركزي وهذه المصارف.

-بعد الدراسة الميدانية والاستبانة وضعت هدفا لدراستي وهو كيفية تفعيل نشاطات هذه المصارف العراقية بحيث تعمل على وقف مبادئ نقدية للوصول إلى أفضل الطرق لزيادة النقد المصرفي وعدم سقوطها في الإفلاس المصرفي، وان الاستثمار الوسيلة الأسهل في تفعيل دور النقود في المصارف.

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:

1- هذه الدراسة نظرية أو وصفية تحليلية لواقع المصارف والاستثمار والطموح في ارتقاء عمل المصارف، وتنفيذ المشاريع الاستثمارية.

[1]- خالد محمد ناجي: المصارف العراقيّة ودورها في الاستثمار "الواقع...والطموح"، الأكاديمية العربيّة المفتوحة (2009-2010)

2- إنشاء المصرف الوطني العراقي 1947 ليكون بمثابة بنك البنوك والذّي تحوّل الى البنك المركزي العراقي عام 1956، وآخر قانون صدر للبنك المركزي العراقي هو القانون رقم 56 لعام 2004

3- تاريخ المصارف قديم جدا يمتد إلى الحضارات القديمة عندما انتقل الإنسان من دور المقايضة في التعامل السوقي إلى التعامل النقدي، والذّي تطلب خزنها وتفعيلها ضمن بيوت مالية سميت بالمصارف.

4- في العراق ومنذ إيجاد شريعة حمو رابي وجلب اليهود إلى بابل تم إنشاء بيوت مالية.

5- بدا النمو الفعلي في الاستثمار في العالم بعد الثورة الصناعية في القرن العشرين، إذ بدأت عمليات نقل المكننة ومن ثمة التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف جذب ثرواتها الطبيعية.

6-بهدف تنظيم عملية الاستثمار الأجنبي في العراق تم إصدار قانون رقم 13 لعام 2006 وتعديلاته بقانون رقم 2 لعام 2010،هذا القانون يسهل عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة.

7) من خلال الاستبانة والمقابلات مع المصارف تبين بان معظم المصارف ترغب في تنفيذ المشاريع الاستثماريّة، فيما إذا تمّت موافقة البنك المركزي من خلال تعديل قانون المصارف.

خلاصة الفصل:

نظرا للتطورات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية التي أدت إلى تزايد الحاجة إلى البنوك وذلك راجع للوظائف العديدة والمتنوعة الّتي تقوم بها هذه المؤسّسات، ويعتبر توفير مصادر التمويل من أهم هذه الوظائف والّتي تساهم بشكل كبير في تنمية الاستثمار الوطني، وعمليّة تمويل الاستثمار تتعدّد وتتنوّع حسب المشاريع الاستثماريّة المخطّطة والّتي يجب أن تكون محقّقة لأهداف الاقتصاد الوطني،

وعليه فالقروض البنكيّة من أهم أساليب التمويل البنكي للمشاريع الاستثماريّة والّتي تمرّ عمليّة منحها بمراحل ووفقا لمعايير معيّنة، كما أن عمليّة التّمويل هذه قد تواجه مجموعة من المخاطر الّتي قد يتعرّض لها البنك من جرّاء منحه للقروض والتّعامل مع فئات مختلفة من الأعوان الاقتصاديّين.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن عمليّة القيام بمشروع استثماري مرهونة بالدرجة الأولى بتوفير التمويل اللّازم في ظلّ عدم كفاية المدخرات الشّخصية، والإعانة المقدّمة من قبل الأجهزة المستحدثة لتشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية، فنجد أن بعض القوانين تنص بمنح تسهيلات في شكل إعفاءات جبائيّة وشبه جبائيّة ضمن شروط محددة، كما أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمد شكل الإعانة بمنحها نسبة معينة من تكلفة المشروع في إطار التقيد بالشروط المحددة، لكن في ظل ذلك مازال مبلغ المساهمة الشخصية ومبلغ إعانة وكالة الدعم الممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب غير كافيان لتغطية تكاليف المشروع المراد تأسيسه، وفي معرفة ما مدى تطابق ذلك من الجانب التطبيقي، توقفنا عند معطيات احد البنوك التجارية من خلال عينة لوكالة من وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: إجراءات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقروض الاستثمارية.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن إعادة الهيكلة بالنسبة للقطاع المصرفي أدت إلى ميلاد بنك جديد متخصص في الزراعة والتنمية الريفية،إذ يشغل مكانة هامة داخل النظام المصرفي الجزائري ويندرج ضمن دائرة البنوك التجارية.

تم إنشاؤه بموجب المرسوم **106/82** المؤرخ في**1982/03/13** برأس مال قدره**2.2**ملياردينار، أما الآن فهو يعد شركة مساهمة ذات رأس مال **33** مليار دينار،مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة[1]وقيمة كل حصة هي مليون دج بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة ورأسمال البنك قابل للتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة بدخول مساهمين جدد أو بنقصانه في حالة تحويل شركة أخرى،وقد حدد هذا فعلا بتاريخ **25** سبتمبر**1995**.في بداية المشوار تكون البنك من **140** وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري

[1]- المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن إنشاء BADR

BNA، وأصبح يحتضن في يومنا هذا **363** وكالة و**42** مديرية جهويّة، ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلتها البشرية صنف البنك من طرف قاموس محاسبة البنك BANKERS ALMONOCH (طبعة **2001**) في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل كذلك المركز **668** في الترتيب العالمي من بين **4100** بنك مصنف.

مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة وادي العثمانية"

I. تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الاستثمارية من قبل الوكالة فيما :

1-إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري:

إن ملف القرض الاستثماري يبدأ أولابحضورالزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن،حيث يقوم هذاالأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من اجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض،ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، أما إذا كان القرض مدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فان المقترض يتوجه أولا إلى هذه الوكالة أين تقوم هذه الأخيرة بدراسة مشروعه وتقدم له وثيقة تثبت ذلك، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض الاستثماري من الوثائق التالية:

1-1الوثائق الإدارية والقانونية: والتي تتمثل في:

- ✓ طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية،وإذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيجب إحضار وثيقة تثبت ذلك.

1-2الوثائق المحاسبية والجبائية: بالنسبة لطلب قرض الاستثمار تتمثل فيما يلي:

- ✓ الميزانيات المحاسبية التقديرية لخمس السنوات المقبلة.
- ✓ جدول حسابات النتائج لخمس السنوات المقبلة.
- ✓ الميزانية الافتتاحية.

وبالنسبة لطلب قرض الاستغلال تتمثل فيما يلي:

- ✓ الميزانيات المحاسبية، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة لثلاث الدورات السابقة.

أما بالنسبة للوثائق الجبائية وشبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزام اتجاه مصالح الضرائب آو الضمان الاجتماعي لفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

1-3الوثائق المالية والتقنية:الدراسة تقنوا-اقتصادية" للمشروع: وهي دراسة مفصلة لأبعاد المشروع من الناحية الاقتصادية، أي المساهمة من خلال المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية (الإنتاج، خلق مناصب الشغل) فهدا المشروع مثلا قام بتوفير ثلاثة مناصب شغل.

الدراسة التقنو-الاقتصادية التي أعدت من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مخطط التمويل: وهو دراسة تكلفة المشروع حيث قدرة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب احتياجات المشروع المالية من خلال وضعها لمخطط التمويل.

2-الدراسة الأولية للقرض:بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشاة، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية، بعد ذلك يتم دراسة ملف طلب القرض وتحليل المعلومات المقدمة من طرف العميل تحليلا

ماليا، ويتطلب هذا التحليل استعمال الميزانيات المحاسبية التقديرية وجدول حسابات النتائج الموجودة في ملف القرض، وذلك بتحويل الميزانية المحاسبية الى الميزانيات المالية وحساب بعض النسب المالية.

3-المقابلة والمعاينة:يقوم البنك بإرسال لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء وهم: المدير وموظفين من مصلحة القروض لمعاينة مقر المشروع، والاضطلاع على المساهمات العينية التي يساهم بها العميل في هذا المشروع، وبعدها تقوم هذه اللجنة بتحرير محضر المعاينة والتوقيع عليه.

4-دراسة الضمانات: يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من اجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة وادي العثمانية 840:

4-1الضمانات الشخصية:تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع الضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي:

4-1-1 الكفالة: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ الاستحقاق.

4-1-2 الضمان الاحتياطي: وهو تعهد من قبل الضامن بسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

4-2 الضمانات العينية: ترتكز الضمانات العينية على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات التي تمنح على سبيل الرهن وليس تحويلا للملكية، ونميز بين نوعين من الضمانات العينية وهي:

4-2-1 الرهن الحيازي: وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

ا-**الرهن الحيازي للمعدات والأدوات:** ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل كما في دراستنا هذه، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبوله كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

ب-رهن البضائع: يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من اجل حصوله على القرض وذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:

- ✓ أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.
- ✓ أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.
- ✓ أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص أو أن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

ج-الرهن الحيازي للمحل التجاري: يقبل البنك أيضا رهن شهرة محل المنشاة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

4-2-2 الرهن العقاري: هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وبموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فانه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه،وطلب بيعه وفقا للأشكال والإجراءات القانونية المعمول بها.

5-تحديد المخاطر: بناء على التحاليل السابقة لملف القرض وبالاعتماد على المعطيات التي تضمنها الملف بخصوص القرض والزبون، يقوم المكلف بالدراسات بتحديد المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرض من حيث خطر عدم السداد مع ذكر الأسباب المؤدية إلى ذلك.

المطلب الثاني: الإجراءات والأدوات المنهجية المستخدمة في الجانب الميداني

تشتمل الإجراءات والأدوات المنهجية على تحديد مجتمع الدراسة واختيار حجم العينة وتعريف أداة جمع البيانات والأدوات الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات، أما التحليل فيشتمل على تحليل إجابات العينة المدروسة، أما اختيار الفرضيات فالهدف منها التوصل إلى إجابات عن الفرضيات الدراسة التطبيقية.

1-تحديد مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموع العملاء المتعاملين مع المؤسسة المصرفية سواء أفراد أو مؤسسات أو مقاولين مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال عام 2013.

2-اختيار حجم العينة:

تم اختيار عينة عشوائية تكونت من 30 متعامل مع البنك، حيث تم مراعاة أن يكون العميل قد تعامل مع البنك خلال عام 2013 واخذ بعين الاعتبار تكرار زيارته وتعاملاته معها لأكثر من مرة للتأكد من مصداقية الإجابات، وعند التأكد مما سبق يتم إعطاؤه الاستبيان وتوضيح ما يتضمنه من أسئلة وبالرغم من فيدي الوقت والتكلفة فقد تم السعي للقيام بالتوزيع المباشر لاستمارات الاستبيان دون اللجوء إلى استخدام الوسائل الأخرى، وقد تم تجميع بعض المعلومات الضرورية للبحث من خلال الزيارات المتكررة للبنك.

3-أداة جمع البيانات:

حتى يمكننا جمع البيانات اللازمة للدراسة تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء من خلال تصميم استمارة أسئلة موجهة للعملاء للإجابة عليها وقد تم قياس متغير دور البنوك المصرفية باستخدام المقياس المستعمل في دراسات سابقة، استهدفت قياس مفهوم دور البنوك المصرفية وتم تصميمه ليتناسب مع طبيعة وخصائص البنوك التجارية.

4-الهدف من الاستمارة:

تهدف الاستمارة إلى تقييم تمويل المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف البنوك التجارية.

التعرف على توجهات العملاء وتحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المعتمدة من طرف العملاء.

5-تصميم الاستمارة:

تتكون استمارة البحث من ثلاثة أجزاء:

الجزء الاول: يشتمل على البيانات الشخصية للعميل.

الجزء الثاني: ويشتمل على مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

الجزء الثالث: يشتمل على مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل التمويل في البنوك التجارية.

6-الأدوات الإحصائية المستعملة في الجانب النظري:

تم تفريغ الاستمارات وترميز البيانات وإدخالها في الحاسوب باستعمال برنامج SPSS (الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) ولقد تمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية منها:

التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية وهذا لتقديم ووصف شامل لبيانات العينة من حيث الخصائص ودرجة الموافقة.

7-الأدوات المنهجية المستخدمة في الجانب الميداني:

7-1الملاحظة: لقد استعان الباحث بالملاحظة البسيطة والتي يقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، وقد قام الباحث بتسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ المرافق العامة للبنك ملائمة.
- ✓ عدم وجود ماكينات الصرف الآلي.
- ✓ وجود لوح الكتروني لأسعار بيع وشراء العملات.
- ✓ وجود ثقة بين موظفي البنك والعميل

- ✓ وضع المصلحة العليا للزبون قبل أي شيء لضمان السير الحسن.

أما فيما يخص طريقة التعامل مع التمويل فهي تختلف من عميل إلى أخرحسب طبيعة العميل، فيوجد العميل الذي لا ترضيه أي خدمة، ويوجد العميل شديد الرضا عن الموظفين وعن الخدمة المقدمة له.

7-2 المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث لمعرفته من اجل تحقيق أهداف الدراسة.

لقد قام الباحث بإجراء مقابلات مع بعض عملاء البنك، ومن خلالها تم تسجيل النقاط التالية:

يرى بعض العملاء بان خدمة التمويل المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية غير جيدة وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

يعمل في وهران وملف القرض لم يقدم بعد أكثر من 06 أشهر من طلب منح القرض، حيث وصل العميل إلى حالة من القلق والغضب، وعدم تمكنه من الوصول إلى الإدارة.

كما يرى بعض العملاء بانخدمة التمويل المقدمة ذات جودة عالية من جميع النواحي وخاصة من ناحية التطور التكنولوجي (فيما يخص البرمجيات الأجهزة المستعملة).

7-3 استمارة مقابلة:

استخدمت الدراسة الراهنة استمارة المقابلة كإحدى أهم تقنيات البحث الميداني، ولم يكن اختيار هذا النوع من الاستمارة عشوائيا بقدر ما كان مستندا على مبررات موضوعية أهمها توضيح وشرح الأسئلة في حالة وجود بعض الاستفسارات من قبل المبحوثين، التعرف على الإجابة بدقة، والتأكد من أن كل الأسئلة قد تمت الإجابة عليها، بالإضافة إلى ضمان رجوع الاستمارة للباحث.

تماشيا مع موضوع البحث فقد لجا الباحث إلى تصميم استمارة معتمدة على الدراسة ومؤشراتها.

المبحث الثاني: دراسة شاملة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي العثمانية 840– في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة 2000–2010:

منذ نهاية التسعينات وبداية سنة2000،بدأتالأوضاع الأمنية فيالتحسن اضافة إلىالاهتمام بالقطاع ألفلاحي الذي يظهر من خلال التدعيمات المقدمة من طرف الدولة للفلاحين، لكن هذا لم يمنع من مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي العثمانية 840– من تقديم القروض لفائدة المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصةومن اجل معرفة مدى تأثير ذلك على حجم المشاريع الاستثمارية،وبالتالي على نشاط بنك الفلاحة سوف نبدأ أولا بدراسة حجم الملفات خلال هذه الفترة، ثم معرفة حجم التمويل الممنوح من طرف البنك للمشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني:دراسة الملفات وتحليل البيانات الميدانية

أولا: تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة، والمرفوضة للفترة 2000–2010:

لاستبيان مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي العثمانية 840– نقوم باستعراض التغيرات التي طرأت على حجم مختلف الملفات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة خلال الفترة 2000-2010:

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الملفات المودعة	13	09	10	12	25	11	08	17	12	11	06
عدد الملفات المقبولة	11	07	07	08	19	05	06	11	08	08	06
عدد الملفات المرفوضة	02	02	03	04	06	06	02	06	04	03	00
نسبة الملفات المقبولة إلى المودعة %	84.61	77.77	70	66.66	76	45.45	75	64.7	66.66	72.72	100

الوحدة: ملف

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة وادي العثمانية 840-

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضةتشهد عدم الاستقرار في عددها، لكن الملفات المقبولة تكون مرتفعة مقارنة بالملفات المرفوضة من طرف الوكالة، حيث تتراوح نسبتها إلى الملفات المودعة في الفترتين **2000-2010** ما بين **56 % و85%**لتسجل اقل نسبة لها في عام**2005** ب **45.45%**بينما أعلى نسبة لها سجلت في سنة **2010** بنسبة **100%**، ويعود سببارتفاع الملفاتالمقبولةمقارنة بالملفات المرفوضة من طرف الوكالة إلى توفر هذه الملفات على كل الشروط المطلوبة من طرفها، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من طرف السلطات وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة، خاصة بعد إنشائها للأجهزة الداعمة التي تم دخولها في المجال الاستثماري، أما فيما يخص أسباب رفض البنك للملفات الأخرى، فهي تتمثل في عدم استكمالها للشروط المطلوبة أو تجاوز مبلغ القرض المطلوب لسقف التمويل **المحدد من طرف البنك أو لأسباب أخرى**.

وعموما يلاحظ على هذه الفترة ارتفاع عدد الملفات المودعة والمقبولة من طرف البنك، في حين انخفض عدد الملفات المرفوضة، وللتدقيق أكثر نوضح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

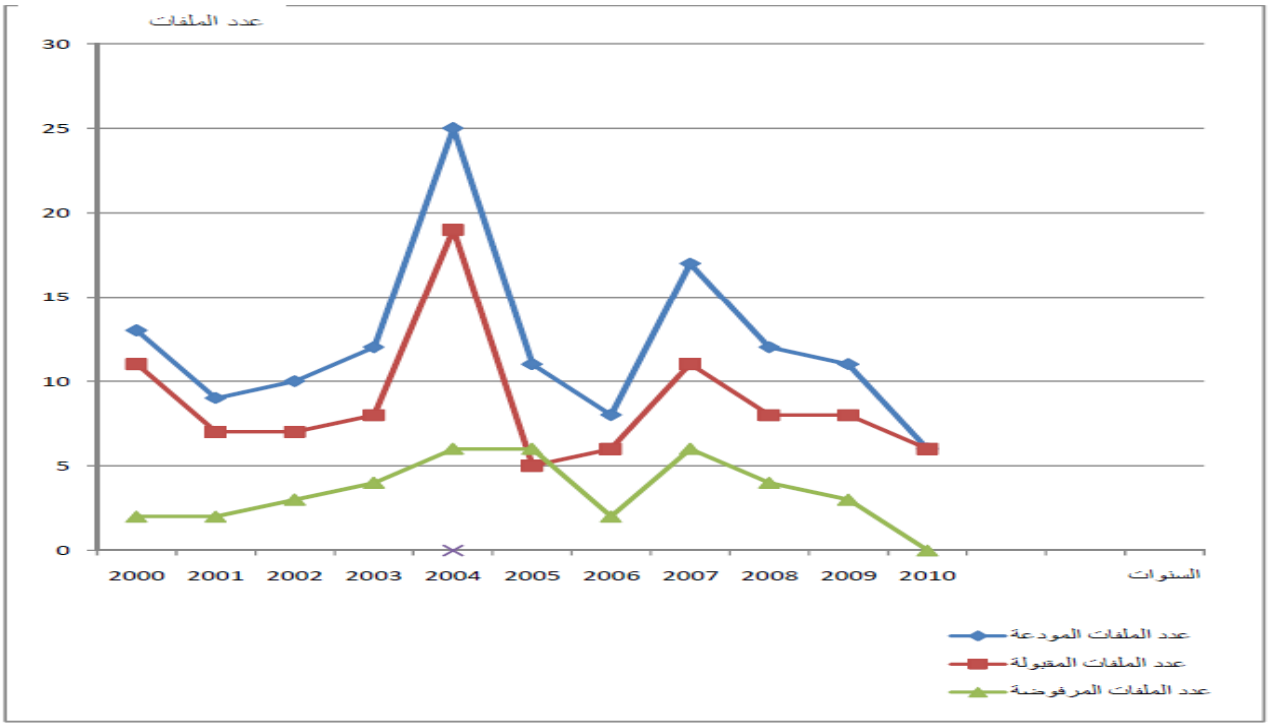

الشكل رقم 01: منحنى بياني لعدد الملفات المودعة،المقبولة والمرفوضة خلال الفترة 2000-2010

يوضح لنا المنحنى البياني انه خلال الفترة الممتدة بين **2000** و**2010** شهدت الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة حالة عدم استقرار وتخضع لتغيرات كبيرة، ويلاحظ أيضا خلال هذه الفترة أن عدد الملفات المقبولة كان كبيرا مقارنة بعدد الملفات المرفوضة ما عدا سنة **2005**، حيث كانت الملفات المرفوضة اكبر من الملفات المقبولة،أما في سنة **2010** فقد انعدمت الملفات المرفوضة،كما يسجل أيضا من الشكل أعلاه أن اكبرعدد للملفات المودعة كان سنة**2004** حيث وصل إلى **25** ملف.

ثانيا: تطور حصيلة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي العثمانية– للمشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة 2000–2010:

لمعرفة مدى مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةوكالة وادي العثمانيةفي تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال هذه الفترة،خصوصا وان اغلبها كانت ممولة من قبل الجهات الداعمة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور نسبة تمويل المشاريع الاستثمارية من قبل الوكالة في المنطقة خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة: ألف دج

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مبلغ القرض المطلوب	12480	22640	10380	11316	17540	31650	43725	30190	17720	31970	17812
مبلغ التكلفة الملفات المقبولة	10850	9640	8770	6580	7680	20920	35343	27250	13549	11870	17812
نسبة تمويل القروض الاستثمارية %	86.94	42.57	84.49	58.15	43.79	66.1	80.83	90.26	76.46	37.12	100
مبلغ القرض الممنوح	7595	6448	6139	4606	4376	14644	24740.1	51415	6639	8309	124868.4
نسبة التمويل المقدم من طرف الوكالة %	70	70	70	70	70	70	70	53	49	70	70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات من وكالة وادي العثمانية "مصلحة القروض".

من خلال استعراض هذا الجدول والذي يبين نسبة مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي العثمانية في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة، نلاحظ أن نسبة مساهمة الوكالة في التمويل مرتفعة عموما خلال هذه الفترة حيث تصل إلى نسبة 100% في سنة 2010، أما اقل نسبة مساهمة سجلتها في سنة 2009 والتي تقدر ب 37.12%ويعود سبب ذلك إلى أن الملفات المرفوضة كانت مبالغ القروض المطلوبة فيها تفوق الحد الأقصى الموضوع من طرف البنك، وهو نفس سبب رفض بعض الملفات في سنوات 2001 و 2004.

أما نسبة التمويل المقدم من طرف الوكالة، فيمكن الملاحظة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2006 أنها ثابتة وتقدر ب 70% من مبلغ التكلفة الإجمالية لكل المشاريع الاستثمارية، لكنه في سنتي 2007 و 2008 انخفضت هذه النسبة من 17% في سنة 2007، و4% في سنة 2008، وذلك أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة البنكية لم تتم في إطار الوكالات الداعمة، كما يلاحظ أن نسبة مساهمة البنك في التمويل قد عاودت الارتفاع وذلك بسبب زيادة خبرة البنك في التعامل مع هذه المشاريع، وانخفاض الأخطار التي كانت تمنعه من تمويلها.

ثالثا_تكميم و تحليل البيانات الميدانية وعرض نتائج البحث:

يعتبر الواقع محك لاختبار فروض الدراسة وذلك من خلال عرض وتحليل البيانات الميدانية، ولتحقيق هذا المسعى فإننا سنحاول تكميم تحليل البيانات الميدانية المتعلقة باستمارة زبائن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك من خلال الاعتماد على المحاور التالية:

1–البيانات الشخصية:تبين البيانات الشخصية الإطار المرجعي لأية دراسة ميدانية علمية وهذا لما تقدمه من صورة واقعية عن عينة البحث بمختلف خصائصها، وفي هذا الصدد نشير إلى أن البيانات الشخصية لدراستنا الراهنة اشتملت على ثلاثة أسئلة تدور حول الجنس، السن، وتقييم العمل لمستواه في الدراسة، وقد تم تكميمها في الجداول الثلاثة التالية:

جدول رقم(01): جنس العينة

الجنـــس	التكـــرار	النسبة المئوية
ذكـــــر	22	%73
أنـــــثى	08	%27
المجمـوع	30	%100

توضح الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم **(01)** أن جنس الذكر احتل نسبة **73%**، أما الإناث فقد احتلت نسبة**27%** من مجموع العينة، بناء على ما تقدم فان أغلبية العملاء جنسهم ذكر.

جدول رقم (2): الفئات العمرية

الســـــن	التكـرار	النسبة المئوية
]20-30[	3	%10
]30-40[	10	%33
]40-50[	11	%37
]50-60[	5	%17
]60-70[	1	%3
المجمـــوع	30	%100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم **(02)** والمتعلق بالفئات العمرية، أن فئة الأعمار ما بين **40** إلى **50** سنة تحتل اكبر نسبة مقدرة ب **37%** ب **11** مفردة من مجموع مفردات البحث، وهذا ما يعكس أن اغلب عملاء البنك هم من هذه الفئة. أما فئة الأعمار ما بين **60** إلى **70** سنة، فهي تحتل اقل نسبة مقدرة ب **3%** ممثلة ب مفردة واحدة من مجموع مفردات البحث.

جدول رقم (3): المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكـرار	النسبة المئوية
ابتـدائي	**3**	**%10**
إكمـالي	**3**	**%10**
ثانـوي	**9**	**%30**
جامـعي	**13**	**%43**
دراسـات عليـا	**2**	**%7**
المجمـوع	**30**	**%100**

من خلال الجدول رقم **(03)** والمتعلق بالمستوى التعليمي لعملاء البنك، فانه يتبين لنا أن فئة المستوى الجامعي قد سجلت أعلى نسبة ب **43%**، تليها فئة المستوى الثانوي ب **30%**، ثم المستوى الاكمالي والابتدائي بنسبة متساوية تقدر ب **10%**، في حين جاءت فئة الدراسات العليا بنسبة **2%**.

ومن خلال هذا الجدول فانه يتضح لنا أن نسبة **73%** من مجموع البحث يتراوح مستواها بين الثانوي و الجامعي، لذلك فانه من المفروض أن يكون أغلبية العملاء مدركين للخدمة المرغوبة أي المستوى الذين يأملون الحصول عليه.

2- مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية:

جدول رقم (4): تمويل المشروع في الوقت المناسب الذي يرضي العميل

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعم	**21**	**%70**
لا	**09**	**%30**
المجمـوع	**30**	**%100**

من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول، نلاحظ أن **70%** من مجتمع الدراسة أجابوا بنعم أي انه يتم تمويل المشروع الاستثماري في الوقت الذي يرضي أغلبية عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في حين أن **30%** من مجتمع الدراسة غير راضون بالوقت الذي يتم فيه تمويل المشروع الاستثماري.

جدول رقم (05): عملية تمويل المشروع تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	24	%80
لا	06	%20
المجمـوع	30	%100

تبين الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (05) بان 80% من مجموع أفراد مجتمع البحث قد أكدوا بان عملية تمويل المشروع تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء، أي أن أداء العاملين بالبنك يتسم بالدقة، مما يعكس مهارتهم وخبرتهم الميدانية.

جدول رقم (06): جاهزية موظفي البنك لمساعدة الزبائن، والرد على استفساراتهم

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	27	%90
لا	03	%10
المجمـوع	30	%100

تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (06) أن أغلبية أفراد مجتمع البحث والمقدرة بنسبة 90% قد أكدوا أن أغلبية موظفي البنك على استعداد تام لمساعدة الزبائن والرد على استفساراتهم، وهذا ما يدل على أن الموظفين مهتمون بالإجابة عن تساؤلات العملاء.

جدول رقم (07): المعاملات البنكية تتسم بالسرية

الاحتمـالات	التكـــرار	النسبة المئوية
نعـم	29	%97
لا	01	%03
المجمـوع	30	%100

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (07) يتضح لنا نسبة **97%**من مجتمع البحث اقروا أن المعاملات البنكية تتسم بالسرية، وهذا ما يعكس بعد من أبعاد جودة الخدمات البنكية ألا وهو الأمان.

جدول رقم (08): الزبون مقتنع بالتمويل الاستثماري المقدم

الاحتمـالات	التكـــرار	النسبة المئوية
نعـم	18	%60
لا	12	%40
المجمـوع	30	%100

عند تحليلنا للمعطيات الكمية التي يشير إليها الجدول رقم (08) يتضح لنا أن **60%**من مجتمع البحث، مقتنعون بالخدمة المقدمة من طرف البنك، غير أن **40%** من مجتمع البحث غير راضين عن الخدمة

جدول رقم (09): التمويل المقدم مطابق لمتطلبات العميل

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	13	%43
لا	17	%57
المجمـوع	30	%100

تبين الشواهد الكمية للجدول رقم (09) والمتعلقة بان التمويل المقدم فعلا هو التمويل المطابق من طرف العملاء، بان 57% من مجتمع البحث قد اقروا بان مستوى التمويل المقدم ليس موافقا لتوقعات العميل، إذ

لا بد على البنوك أن تقدم مستويات أداء خدماتها يفوق توقعات العملاء أو يساويها على الأقل، حتى تضمن سمعة جيدة في السوق وتقدم صورة طيبة عن العرض ألخدماتي لديها.

جدول رقم (10): المرافق العامة والتسهيلات المتوفرة لدى البنك ملائمة

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	18	%60
لا	12	%40
المجمـوع	30	%100

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (10) والمتعلقة بملائمة المرافق العامة لدى البنك، بان**60%** من مجموع أفراد مجتمع البحث يعجبهم الهيكل المادي للبنك ومرافقه العامة، في حين نجد أن نسبة **40%** من مجتمع البحث يعتبرون أن المرافق المادية المتوفرة في البنك غير ملائمة وهذا ما يستدعي ضرورة الاهتمام بتحسين وتجديد هذه المرافق.

جدول رقم (11): المظهر العام للهياكل المادية للبنك يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	20	%67
لا	10	%33
المجمـوع	30	%100

عند تحليلنا للمعطيات الكمية التي يشير إليها الجدول رقم (11) يتضح لنا أن **67%**من مجتمع البحث موافقون على فكرة أن نوع الخدمات المقدمة من طرف البنك والمظهر العام للهياكل المادية له متلائمان، بيد أن **33%**من مجتمع البحث معارضون لهذه الفكرة مما يتوجب إعادة تنظيم البنك من الداخل والخارج

جدول رقم (12): تعاطف ادارة البنك مع الزبون في حالة وجود مشكلة

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	20	%66
لا	10	%34
المجمـوع	30	%100

من خلال تكميم البيانات الواردة في الجدول رقم **(12)** يتضح أن نسبة **66%**من مجتمع البحث اقروا بان إدارة البنك على استعداد لحل أي مشكلة بنكية أو مالية للعميل، في حين نجد أن نسبة **34%** يجدون صعوبة في حل مشاكلهم، فمثلا من العملاء من قال انه يصعب عليه الوصول إلى الإدارة، وعليه يتوجب على إدارة البنك أن تهتم بشكاوي العملاء وهذا لتحقيق رضاهم وولائهم.

جدول رقم (13): الزبون يثق بموظفي البنك الذين يتعامل معهم

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	27	%90
لا	03	%10
المجمـوع	30	%100

تشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول رقم **(13)** عن ثقة العميل بموظفي البنك الذين يتعامل معهم أن **90%** من مجتمع البحث لديهم ثقة كبيرة بعمال البنك، مما يعكس بعد من أبعاد جودة الخدمة ألا وهي الاعتمادية التي تعبر عن درجة ثقة العميل بالبنك، وعن مدى قدرة البنك على الوفاء بالوعود

جدول رقم (14): الزبون يشعر بان البنك يضع المصلحة العليا له قبل أي شيء

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	17	%57
لا	13	%43
المجمـوع	30	%100

باستقرار بيانات الجدول رقم **(14)** المتعلقة بشعور العميل بان البنك يضع المصلحة العليا له قبل كل شيء فانه يتبين أن نسبة **57%** من مجتمع البحث يشعرون بان الإدارة تولي باهتمام العميل وتضع المصلحة العليا له قبل كل شيء، في حين أن نسبة **43%** يعتقدون بأنه لدى إدارة البنك اهتمامات أخرى قبل مصلحة العميل، وهو ما يعكس درجة فهم البنك للعميل والذي يعد من أهم أبعاد الخدمات البنكية.

جدول رقم (15): أوقات عمل البنك تناسب العميل

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	23	%77
لا	07	%23
المجمـوع	30	%100

أوضحت البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم **(15)** بان **23** مبحوثا أي ما يعادل نسبة **77%**تناسبهم أوقات عمل البنك، في حين أن **23%** من مجتمع دراسة البحث لا تناسبهم أوقات عمل البنك وخاصة في الفترة المسائية، إذ تنتهي فترة العمل عند الساعة **15**و**30** دقيقة، وهو ما لا يتناسب مع أوقات عمل بعض العملاء.

جدول رقم (16): موظفو البنك يرغبون في تقديم خدمة عاجلة

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	17	%57
لا	13	%43
المجمـوع	30	%100

من خلال تكميم البيانات الواردة في الجدول رقم **(16)** يتضح أن نسبة **57%**من مجتمع البحث اقروا بان موظفي البنك يستطيعون تقديم خدمة عاجلة للعميل، في حين أن نسبة**43%**يجدون بان موظفي البنك لا يرغبون في ذلك، على العكس بل حتى الخدمة العادية لا تقدم في أوقاتها، أي لا يوجد توافق

الخدمة من حيث الزمان والمكان الذين يرغب العميل وبان يحصل عليها دون انتظار.

جدول رقم (17): الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المشاريع الاستثمارية مستعصية

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	26	%87
لا	04	%13
المجمـوع	30	%100

عند تحليلنا للمعطيات الكمية التي يشير إليها الجدول رقم (17) يتضح لنا أن **87%**من مجتمع البحث اقروا بان شروط البنك جد مستعصية خاصة من ناحية الوثائق الإدارية، في حين جاءت نسبة الذين ابدوا رأي مخالف حول الشروط التي تفرضها البنوك على المشاريع الاستثمارية ب **13%** من أفراد مجتمع البحث.

3-مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل التمويل في البنوك التجارية

جدول رقم (18): تجهيزات وتقنيات البنوك

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	18	%60
لا	12	%40
المجمـوع	30	%100

تشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول رقم (18) عن حداثة تجهيزات البنوك أن نسبة 60% من مفردات مجتمع البحث اقروا بان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمتاز بتقنيات حديثة، في حين أن نسبة 40% يصرون على ضرورة اهتمام البنك بتحديث أجهزته ومعداته لإعطاء صورة المؤسسة المالية المتطورة.

جدول رقم (19): تجهيزات البنك تعمل في أي وقت

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	25	%83
لا	05	%17
المجمـوع	30	%100

من خلال تكنين البيانات الواردة في الجدول رقم **(20)** يتضح أن نسبة **83%** من مجتمع البحث اقروا بان تجهيزات البنك تعمل في أي وقت يذهب فيه العميل إليه للحصول على الخدمة مما يساعد على تقديمها في الوقت الذي يرضي هذا الأخير، في حين أن نسبة **17%** يجدون بان تجهيزات البنك تتعطل في بعض الأوقات، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسبة الأولى.

جدول رقم (20): تسهيل الاتصال تلفونيا بالبنك

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	24	%80
لا	06	%20
المجمـوع	30	%100

أوضحت البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم **(20)** أن **24** مبحوثا أي ما يعادل نسبة **80%** من مفردات مجتمع البحث لا يجدون صعوبة في الاتصال تلفونا بالبنك، في حين أن نسبة **20%**يصعب عليهم الاتصال تلفونا بالبنك، وما بجدر الإشارة إليه هنا هو انه يوجد بعض العملاء لا يتعاملون بالهاتف

جدول رقم (21): لدى البنك موقع خاص يفيد العميل

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	08	%27
لا	22	%73
المجمـوع	30	%100

تشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول رقم **(22)** أن **22** مبحوثا أي ما يعادل نسبة **73%** من مفردات مجتمع البحث، أكدوا بان البنك ليس لديه موقع خاص يفيد العميل، في حين أن نسبة **27%** بانالبنك لديه موقع خاص ويفيدهم كثيرا، مما يتوجب على البنك إعلام العملاء بأنه يوجد موقع خاص بالبنك إما عن طريق عرضه داخل البنك، أو من خلال كتابته على الفواتير...الخ.

جدول رقم (22): يتمكن العميل من الاتصال بالبنك عبر الانترنت

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	02	%07
لا	28	%93
المجمـوع	30	%100

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم **(23)** والمتعلقة بإمكانية اتصال العميل بالبنك عبر الانترنت فنجد أن نسبة هائلة مقدرة ب **93%** من مجموع مفردات مجتمع البحث لا يتمكنون من الاتصال بالبنك عبر الانترنت، أو بالأحرى أغلبية العملاء لا يعلمون ما إذا كان بإمكانهم استعمال موقع الانترنت، في حين أن نسبة **07%** يتصلون بالبنك عن طريق الانترنت.

جدول رقم (23): لدى البنك لوح الكتروني لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	30	%100
لا	00	%00
المجمـوع	30	%100

عند تحليلنا للمعطيات الكمية التي يشير إليها الجدول رقم (24) يتضح لنا أن كل مفردات مجتمع البحث المقدرة بنسبة 100% على وفاق بأنه لدى البنك لوح الكتروني يبين أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية

قابل العملة المحلية، وهذا يعتبر كمؤشر من مؤشرات التطور التكنولوجي

جدول رقم (24): صعوبة حصول العميل على النقود المساعدة

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	16	%53
لا	14	%47
المجمـوع	30	%100

باستقرار بيانات الجدول رقم (24) بان **53%** من مجموع أفراد العينة أكدوا على انه توجد صعوبة في الحصول على النقود المساعدة عند القيام بعملية التحويل، بينما صرحت نسبة **47%** من أفراد العينة انه عند القيام بعملية التحويل فإنهم يحصلون على النقود كاملة.

جدول رقم (25): سهولة التعامل بالصكوك البنكية

الاحتمـالات	التكـرار	النسبة المئوية
نعـم	30	%100
لا	00	%00
المجمـوع	30	%100

أوضحت البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (25) أن عينة البحث أي نسبة **100%** من مفردات مجتمع البحث اجمعوا على انه هناك سهولة تامة في التعامل بالصكوك البنكية، حيث لا زال استخدام الشيكات التقليدية، وعدم استخدام الشيكات الالكترونية لعدم التعامل بالنقود الالكترونية.

جدول رقم (26): إمكانية الحصول على النقود السائلة أوتوماتيكيا

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	00	%00
لا	30	%100
المجموع	30	%100

تشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول رقم (**26**) أن كل العينة أي نسبة **100%** أجمعت على انه من غير الممكن الحصول على النقود السائلة أوتوماتيكيا، وذلك بسبب عدم توفر ماكينات الصرف الآلي.

4- نتائج البحث في ضوء الفرضيات:لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الوقوف على مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مستعينا في ذلك بالربط بين المعطيات النظرية المتاحة والبيانات الميدانية التي تم عرضها وتحليلها، للحصول على نتائج علمية تكون بمثابة إجابات لما تم طرحه من أسئلة في إشكالية البحث، وتأكيد أو نفي فروض الدراسة التي جاءت على النحو التالي:

4-1 نتائج الفرضيتين الفرعيتين:

ا-بالنسبة لمساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية:

بعد اختبار مؤشرات هذه الفرضية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة تمول الفرد والاقتصاد في آن واحد.
- ✓ من خلال إجراء مقابلة مع احد الموظفين، فقد صرح بقيام هذا البنك بإعادة تهيئة أقسامه وأجهزته عدة مرات لتسهيل تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تمويل المشاريع الاستثمارية تقدم في الأوقات المناسبة التي ترضي العملاء.
- ✓ تتسم عملية تمويل المشروع الاستثماري بالدقة وعدم حدوث الأخطاء.
- ✓ أغلبية زبائن الوكالة راضون على جودة الخدمة المقدمة.
- ✓ من خلال تواجدي بالوكالة لاحظت حسن معاملة الموظفين للزبائن، ورغبتهم في مساعدتهم.

ب- بالنسبة لمساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل التمويل في البنوك التجارية

فيما يخص هذه الفرضية ، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية بعد اختبار مؤشراتها:

- ✓ تجهيزات وتقنيات البنك تعمل في أي وقت، وهذا ما يساعد على عدم تعطل تقديم الخدمات.
- ✓ امتلاك البنك لبرمجيات متطورة، منها ما لا يوجد في بنوك أخرى (بتصريح احد العملاء).

- ✓ ملاحظة اللوح الالكتروني لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية عند الدخول إلى الوكالة، يوحي بان البنك يحاول مواكبة التطورات التكنولوجية.
- ✓ عدم استعمال بطاقات الائتمان.

2-نتيجة الفرضية العامة للبحث:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية.

بناء عل ما جاء من خلال عرض ومناقشة النتائج الفرعية، يمكن القول بان الفرضية العامة للبحث قد تحققت، حيث نجد أن البنوك التجارية تساهم فعلا في تمويل المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال خدمة العملاء من جانب التمويلات والقروض المقدمة لهم، وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية والتي تجعل للبنك مكانة راقية تتماشى مع التطورات الحاصلة في الدول الكبرى.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة وادي العثمانية– يعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير لمنح القروض، وهذا لتفادي خطر عدم استرداد مستحقاته، حيث قام بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لهذه المنطقة، والجدير بالذكر أن هذه المشاريع تنشط في جميع القطاعات دون استثناء، ويرجع ذلك إلى أن هذه المشاريع تم تمويلها في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ سنة 2000، وبذلك أصبح نشاط البنك يتوسع ليشمل كل المشاريع الاستثمارية وهذا ما حصل فعلا في عام 2010 بحيث تم قبول كل الملفات المودعة.

المراجـــع:

1- محمّد صالح الحنّاوي و عبد الفتّاح عبد السلام ، **المؤسّسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"** الدار الجامعية مصر 2000.

2- منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

3- بويعقوب عبد الكريم، **المحاسبة التحليلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

4- سمير عبد الحميد رضوان، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، دار النشر للجامعات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

5- عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

6-حمزة محمود زبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني**، مؤسسة الأوراق، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.

7- ابن لعمون، **محاضرات في الاقتصاد البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

الرسائل الجامعية:

1-بزاز حليمة، **إعادة تمويل البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (2004-2005).

2- طوبال ابتسام، **تقييم مساهمة البنوك التجارية في تمويل السكن**، مذكرة ماجستير جامعة منتوري، قسنطينة (2004-2005).

3- حمني حورية، **آلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (2005-2006).

4-بوريدح صورية، **دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (2005-2006).

5- جاسر محمد سعيد الخليل، **اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين (2004-2005).

6- صديقي سعاد، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة (2005-2006).

7- خالد محمد ناجي، **المصارف العراقية ودورها في الاستثمار "الواقع...والطموح"** ، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة (2009-2010).

الخاتمة:

أصبح موضوع تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، نتيجة لدورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الجزائري، نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية ووسيلة ايجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل، وتمكنها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

وأمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاءها تلك المرتبطة بتجنيد الموارد المالية والتي تمثل شكل حجر عثرة لكل مبادرة ترمي لإنشاء عمل خاص مستقل، خاصة في ظل انسحاب الدولة عن ضمان الشغل للفئة الشبابية، وأمام هذه الوضعية رصدت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة من جهة، ودعم المستثمرين من جهة أخرى برنامج يمنح شريحة الشباب فرصة بإنشاء مشاريع استثمارية مع الاستفادة من التسهيلات للذين تنطبق عليهم الشروط المحددة، ونجاعة مثل هذا البرنامج وفي ظل محدودية مساهمة الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة و المساهمة الذاتية من جهة أخرى، استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ولإعطاء نظرة أوسع حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة الوكالة البنكية– وكالة وادي العثمانية– بميله، وذلك للفترة الممتدة من 2000 – 2010، لكن نظرا لقصر الفترة يجعل الحكم على فعالية هذه الإجراءات على مستوى الوكالة البنكية يتطلب فترة كافية توصلنا بناء على المعطيات التي تخص قرابة 10 سنوات من نشاط الوكالة فيما يخص قبول منحها للقروض، أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية في المنطقة، بحيث يتم الموافقة في اغلب الأحيان على المبالغ المرغوبة

وان كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذه ما يفسر اختلاف نظرة كل من الوكالة البنكية ووكالة الدعم.

وفي الأخير سوف نتوصل إلى عرض بعض النتائج و التي توصلنا إليها على مدار هذه الدراسة:

النتائج:

1- مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة اثناء الدراسة لملف القرض وهذا ما يؤكد الفرضية الاولى.

2- في ظل العولمة و المنافسة والبحث عن الاستخدام الأكثر مرد ودية فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

3- سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و هذا ما يؤكد الفرضية الثانية بان التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كاف لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع.

4- غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كثيرا وغياب مشاريع ذات مرد ودية و قابلة للتطوير تشجع البنك على تفعيل تطويرها وهو ما تؤكده الفرضية الثالثة.

5- أما فيما يخص مشكل تمويل المشاريع في الدول النامية فانه يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي بها، حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل، و غيرها من مصادر التمويل الحديثة، و الجزائر كغيرها تملك نظاما ماليا غير متطور لا يوفر مصادر التمويل التي تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية، و بالتالي فهي مرغمة على التمويل من البنوك التجارية.

6-ووفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تفرضها، رغم عدم رضا أصحاب هذه المشاريع عن خدمتها.

7- من خلال تمويل نسبة معينة من الملفات المودعة، يبرز اثر الموافقة البنكية في إقامة المشروع من

عدمه، وهو ما يتبين معه انعدام التنسيق بين الوكالة الوطنية والوكالة البنكية، بحيث ترفض هذه الأخيرة تمويل مشاريع كانت مقبولة من قبل وكالة الدعم، وهذا ما ينفي الفرضية الرابعة.

التوصيات: في الأخير نورد جملة من التوصيات نوضحها فيما يلي:

1-الاعتناء بمسّيري المشاريع في مجالات إعداد مخطط الأعمال و الخطط التسويقية من اجل توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها.

2- ضرورة إنشاء إدارة لمتابعة و تطوير سبل الاستثمار في مختلف جهات القطر.

3- وضع الأسس التي يتم على أساسها تقديم التمويل لأصحاب المشاريع بحيث نلاحظ اهتمام البنوك بالجانب الاقتصادي للمشروع فقط، وإهمال عامل المر دودية أي الاعتماد على الطرق الحديثة في التقييم أو تحليل الوضعية المالية للمشروع.

4-زيادة فاعلية و تكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين بفرص الاستثمار في الجزائر، وتحديث أنظمة المعلومات البنكية وأنظمة الدفع واستخدام أدوات الإعلام الآلي والاتصال الحديث لربط الشبكة البنكية.

5-أن لا يقتصر دور الوكالة البنكية بإمداد الموارد المالية، بل يتوجب تقديم الاستشارة والنصح لأصحاب المشاريع حتى يضمن استرداد أمواله دون الدخول في مشاكل.

افاق الدراسة:

من خلال هذا الموضوع تبين لنا الدور الفغال الذي تلعبه البنوك في انعاش الاقتصاد الوطني، فيجب العمل على توظيف الاموال في منح القروض للعملاء من اجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور والحصول على ارباح لبقائه، ويجب ترجمة الافكار الى مشاريع استثمارية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم وللاقتصاد وخلق بذلك مناصب شغل اضافة الى كسب المهارات باعتبارها مجال خصب لابراز القدرات والمهارات والحصول على الارباح.

الملاحق

أسئلة الاستمارة

أولا_ البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

الســـن: ☐

المستوى التعليمي: اقل من الثانوي ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐ دراسات عليا ☐

ثانيا_ مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية:

1-هل يتم تمويل المشاريع في الوقت المناسب الذي يرضي العميل؟ نعم ☐ لا ☐

2-هل عملية تمويل المشروع تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء؟ نعم ☐ لا ☐

3-هل موظفو البنك على استعداد لمساعدة الزبائن، والرد على استفساراتهم؟

نعم ☐ لا ☐

4-هل المعاملات البنكية تتسم بالسرية؟ نعم ☐ لا ☐

5-هل أنت مقتنع بالتمويل الاستثماري المقدم؟ نعم ☐ لا ☐

6-هل التمويل المقدم مطابق لمتطلبات العميل؟ نعم ☐ لا ☐

7-هل المرافق العامة، والتسهيلات المتوفرة لدى البنك ملائمة؟ نعم ☐ لا ☐

8-هل المظهر العام للهياكل المادية للبنك يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة؟ نعم ☐ لا ☐

9-عندما تكون لك مشكلة بنكية أو مالية، هل تتعاطف إدارة البنك معك؟ نعم ☐ لا ☐

10-هل تثق بموظفي البنك الذين تتعامل معهم؟ نعم ☐ لا ☐

11-هل تشعر أن البنك يضع المصلحة العليا للزبون قبل أي شيء؟ نعم ☐ لا ☐

12-هل تناسبك أوقات عمل البنك؟ نعم ☐ لا ☐

13-هل موظفو البنك يرغبون في تقديم خدمة عاجلة؟ نعم ☐ لا ☐

14-هل الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المشاريع الاستثمارية مستعصية؟

نعم ☐ لا ☐

ثالثا_مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل التمويل في البنوك التجارية:

1-هل للبنوك تجهيزات تقنية حديثة؟ نعم ☐ لا ☐

2-هل تجهيزات البنك تعمل في أي وقت؟ نعم ☐ لا ☐

3-هل يسهل الاتصال تلفونيا بالبنك؟ نعم ☐ لا ☐

4-هل لدى البنك موقع خاص يفيدك؟ نعم ☐ لا ☐

5-هل تتمكن من الاتصال عبر الانترنت؟ نعم ☐ لا ☐

6-هل لدى البنك لوح الكتروني لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية؟

نعم ☐ لا ☐

7-هل تجد صعوبة في الحصول على النقود المساعدة (الصرف) عند عملية تحويل العملة؟

نعم ☐ لا ☐

8-هل تجد سهولة في التعامل بالصكوك البنكية؟ نعم ☐ لا ☐

9-هل تتمكن من الحصول على النقود السائلة أوتوماتيكيا؟ نعم ☐ لا ☐

الفهرس:

مقدمة 01

الفصل الاول: الجهاز المصرفي والمشاريع الاستثمارية

تمهيد.....04

المبحث الأول: البنوك التجارية وأساليب التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية. 04

المطلب الأول: ميزانية البنوك التجارية.....04

1- تعريف البنوك التجارية.....04

2- ميزانية البنوك التجارية.....05

المطلب الثاني:مراحل ومعايير منح القروض الاستثمارية.....05

1- مفاهيم عامة حول القروض الاستثمارية.....05

2- إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية.....06

2-1 مراحل منح القروض الاستثمارية.....06

2-2 نموذج المعايير الائتمانية.....07

2-3 نموذج المعايير الائتمانية المعروف ب (5 ps) 09

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....10

خلاصة الفصل.....18

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد.....19

المبحث الأول: إجراءات تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقروض الاستثمارية.....19

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.....19

المطلب الثاني: مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة وادي العثمانية–"BADR 840".....20

1- إعداد وتقديم ملف القرض الاستثماري.....20

1-1 الوثائق الإدارية والقانونية.....20

2-1 الوثائق المحاسبية والجبائية.....20

3-1 الوثائق المالية والتقنية.....21

2- الدراسة الأولية للقرض.....21

3- المقابلة والمعاينة.....22

4- دراسة الضمانات.....22

5- تحديد المخاطر.....23

6- قرار البنك بشان طلب القرض.....24

7- إعداد اتفاقية القرض وصرف قيمته.....25

8- متابعة عمليات القرض وصرف قيمته.....25

الأدوات المنهجية المستخدمة في الجانب الميداني.....25

1-الملاحظة.....25

2-المقابلة.....26

3-استمارة مقابلة.....26

المبحث الثاني: دراسة شاملة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....27

المطلب الأول: تقييم مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي العثمانية في تمويل المشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة "2000_2010" 27

المطلب الثاني: دراسة الملفات وتحليل البيانات الميدانية.....27

1- تطور حجم الملفات المودعة، المقبولة والمرفوضة خلال الفترة "2000_2010".....27

2- تطور حصيلة تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي العثمانية للمشاريع الاستثمارية في المنطقة خلال الفترة "2000_2010".....30

3- تكميم وتحليل البيانات الميدانية و عرض نتائج البحث.....32

4- نتائج البحث في ضوء الفرضيات.....44

خلاصة الفصل.....46

الخاتمة.....47

المراجع.....50

الملاحق.....52